المنار
١٣١٥
فهم معاني القرآن بنصوصه أقرب فتسهل دراسته
تقوى الملكة بمطالعة سير الأمم وتاريخها
جزء كبير يباع بسكر لا أول الأبيار

﴿ قال عليه الصلاة والسلام : ان الاسلام سوى و « منارا » كمنار الطريق ﴾

﴿ مصر ـ الثلاثاء سلخ شعبان ١٣٢٧ ـ ١٤ سبتمبر (ايلول) سنة ١٢٨٥ ـ ١٩٠٩م ﴾

البلاغ المبين

« الذي بلغ من قبل المشيخة الاسلامية الى النواب والقضاة »
« والعلماء الراسخين والمشايخ العارفين » (١)

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله وصحبه أجمعين ، وبعد فلما قضت ارادة الله تعالى في الازل ان تصلح الارض للعمران استخلف في مهابطها الانسان القادر على تدبير اموره الشخصية والاجتماعية بعقله الذي

(١) المنار : نشر هذا البلاغ بالتركية والعربية والفارسية كما بلغنا ونشرنا هنا نص الترجمة العربية التي وردت من الاستانة وزدنا فيها عدد الآيات والسور فيما جاء فيها من الآيات وخرجنا الاحاديث في الهامش

وهبه اياه كما دل عليه قوله تعالى (٣٥: ٣٩ هو الذي جعلكم خلائف في الارض) الآية وجعل ما تحتويه ارضه التي تقله وسماؤه التي تظله خاضعا لمنافعه كما قال جل من قائل (٤٥: ١٣ وسخر لكم ما في السموات وما في الارض) الآية وجعله مكلفا لانه ذو عقل وارادة هما قوتان فعالتان يقدر بهما ان يستعمل القوى الطبيعية لقضاء حاجاته وتحسين اعماله في حياته الدنيا ولكن اعماله مرتبطة باعمال غيره لا يستطيع ان يأتي بنظمها ما لم تتحد الآمال وتتبادل المنافع فقد علم الله تعالى ان الانسان ألعوبة لهوى نفسه الأمارة لا يتخلص من اشراكه التي نصبته له بالسهل وان العقل الابتدائي قاصر عن استنباط الشرائع الكافلة لسعادة البشر فارسل بفضله انبياءه يوضحون له احكام المصالح العامة وقواعدها التي يعجز العقل الابتدائي وحده عن استنباطها و يعلمونه ان السعادة كل السعادة في الايمان واتباع طريق العقل وقد تمت حجة الله البالغة وظهرت حكمة التكليف فالطائدون بعد ذلك عن المنهاج المستقيم الذي أضاءه لهم الهادي الامين مطرودون من رحمته ومبعدون عن دائرة الهدى كما وصفهم تعالى بقوله (٢: ٧١ صم بكم عمي فهم لا يعقلون) الآية نعم قد تمت حجة الله بخلقه العقول فينا وارساله الانبياء الهادين الينا فان ضللنا بعد ذلك كنا من الظالمين ومن هنا يعلم السر في اتفاق الائمة على ان اصلاح العالم ليس بواجب على الله (١) وتقريرهم ان نصب الامام واجب على الامة

ولما كانت المطالب الاجتماعية مما لا يكلفها الواحد المعين بل الجماعات كما دلت عليه صدور بعض الآيات القرآنية كقوله تعالى (يا أيها الناس * يا أيها الذين آمنوا) الآية فلا تصح الامامة التي هي من اهمها الا بالبيعة الشرعية العامة و بيعة الناس لرئيس حكومتهم بالطوع والرضا مشروط صحتها بتمسك ذلك الرئيس بحبل الله المتين واتباع شرائعه وقوانين عباده المرعية مما يدل على ان كل أحد من المسلمين مكلف

(١) المنار : هذا ما عليه اهل السنة خلافا للمعتزلة وعدم وجوب الصلاح عليه تعالى لا ينافي كون افعاله وشرعه صلاحا وخيرا وحكمة فالصلاح والاصلاح من لوازم افعاله واحكامه وهي واجبة له لا عليه اذ لا سلطان فوق سلطانه

مراقبة ما يأتيه ومسئول عن حكومته يجب عليه أن يشرأب الى استطلاع اعمال رجالها ويراقبهم حتى اذا رأى معروفاً قد غفلوا عنه ذكرهم به أو منكرا كاستعمال نفوذهم خلاف الشرائع الربانية ومنافع العباد نهى عنه وفق وصفه تعالى في قوله (٣: ١١٠ كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر) الآية وحديث نبيه الكريم صلى الله عليه وسلم « كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته » الحديث (١)

كان الخليفة بعد رسول الله عليه الصلاة والسلام هو الصديق الاكبر باجماع الأمة وبعده باتفاقها على العمل بوصية الصديق هو الفاروق الاعظم وأحال الفاروق امر نصب الخليفة على الشورى فوقع اختيار أهل الشورى على ذي النورين عثمان رضي الله عنهم وبعد شهادته اتفق جمهور الصحابة في المدينة على استخلاف علي كرم الله وجهه فبايعوه وقد امتدت الفتوح الاسلامية في زمن هؤلاء الاربعة الموسومين لطهارة سيرتهم بالخلفاء الراشدين الى مشارق الارض ومغاربها ولكن الاغراض المتصادمة واختلاط الاقوام العربية بالطوائف الاعجمية بعدهم بدل الطوع والرضا في أمر البيعة بالكره والجبر فلم تنتخب رؤساء الحكومة على النحو الذي أمرت به الشريعة المطهرة الا الشواذ منهم حتى ظهرت سلاطين آل عثمان

فلما ظهرت شجرة آل عثمان التي يصدق عليها قوله تعالى (١٤: ٢٤ أصلها ثابت وفرعها في السماء) وجعلت هذه تحمي في وارف ظلها عرش السلطنة والخلافة اقتفى سلاطينها في حكومتهم خطوات الخلفاء الراشدين ومشوا على آثارهم يهدمون صروح الظلم ويحيون ما انطمس من معالم الدين وكانوا والحق وضاح يستحبون الرضا فلم يكرهوا الناس على بيعتهم وقد أرسلوا الى البلاد قضاة من العلماء ففرقوا بين القضاء والتنفيذ ورعوا معاهد العلم حتى نبغ فيها عدد كبير من الاعلام وسموا باشاراتهم قضية الفتوى لفصل المصالح حسب ما تقتضيه الاحوال العصرية مطبقين بذلك قوى الحكومة الثلاثة على حكمتي الشرع والعقل ليكون حملة القدرة التشريعية ناسا من أهل العلم والتقوى المالكين لمراقبة الحكومة

(١) رواه أحمد والشيخان وأبو داود والترمذي من حديث ابن عمر

التي هي نتيجة هذا التألف المشروع الطبيعية وأحالوا التنفيذ والاجراء على الوزراء والامراء وحل الخصومات وفصلها بالحكم والقضاء على القضاة والنواب الفضلاء والمراقبة والافتاء على المفتين من فطاحل العلماء المظهرين لقابلية الاستقلال في شعب الاجتهاد فقويت حكومتهم واستحكمت عراها حتى اقادت لها طوعا عناصر الأمة العثمانية المختلفة كافة

هذا ما كانت عليه الحكومة العثمانية في عصورها الغابرة ولكن الدهر قلّب فان وضع دولتنا الجغرافي وسعة بلادها وظهور المفسدين من الطوائف الجلالية واطماع الدول المجاورة كلها أسباب ولدت في سني حكومتنا الاخيرة محاربات دامية واختلافات داخلية شاع من جرائها الفقر وعم الوهن فوق ما أورثت الامراض الوبائية المتعاقبة من فتور العزم حتى انطمست معاهد العلم شيئا فشيئا وانطفأ سراجه الوهاج وشاع مكانه الجهل الاسود والضلال المبين وكادت دولتنا تنقرض المرة بعد الاخرى لا سمح الله

تبين مما قدمناه من وجوب نصب الامام شرعا على الامة وكون الخطاب الرباني عاما لكل الناس وكون الامر بالمعروف والنهي عن المنكر مكلفا بهما كل أحد من المسلمين ان الامة هي الحاكمة (١) وان صنوفها المؤلفة لها متضامنة بالتسلسل بحيث يجب على كل صنف منها ان يرقب غيره من الصنوف واذا تكاسل صنف عن اداء وظيفته الخاصة به قومت الصنوف الأخر المعوج لانها هي المكلفة بما هو نتيجة الارتباط المتسلسل الشرعية ولذلك قال الشارع « لا طاعة للمخلوق عند معصية الخالق » (٢) وقال (انما الطاعة في المعروف) الحديث (٣) ومما يؤيد وجوب ذلك التضامن أمره تعالى العام في قوله (٨:٢٥ واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة) الآية وعليه فاذا أبدينا أقل غفلة عن الاتمار بأمره هذا اختل نظام الادارة وانحلت روابطها

(١) المنار قد بين الاستاذ الامام هو المعني في تفسير قوله تعالى (٣:١٠٤ ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر) أجلى بيان فراجعه في المنار وسيأتي في هذا البلاغ التصريح به

(٢) رواه احمد والحاكم من حديث عمران بلفظ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق

(٣) رواه الشيخان وابو داود والنسائي « بلفظ لا طاعة لأحد في معصية الله إنما الطاعة في المعروف

ولا يستنبطن أحد مما أوردناه ان لكل صنف من الناس أن يتداخل في مصالح الحكومة فذلك غير صحيح بل الواجب أن تكون الحكومة الدستورية التي تراقب أعمالها من قبل جماعة مصطفاة من عموم الأمة مصونة من كل يد تمتد للمداخلة فيها اذا أمرت الناس وجب عليهم أن يلبوا فيجيبوها بقولهم سمعنا وأطعنا

ولما كانت الدولة العثمانية التي بنت قوانينها على أساس الشرع الرصين وركبت قوى حكومتها من سياسة التوفيق بين الحكمة الشرعية والعقلية لا يتطرق الى أصلها الزلزال بسهولة حافظت حتى في أزمنة الجهل المطبق على شكلها بفضل رجال من أهل العلم والتقوى راقبوها ولم يطأطئوا من خشية الله رءوسهم لسلطان الجبابرة الظالمين فهي وان كانت في كل زمن معرضة للاضمحلال الذي نبهنا الله تعالى لاجتناب أسبابه بقوله (١٣ : ١١ ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم) الآية ستبقى مدى الدهور مضمونة بالاستقامة التي هي جزء من الضمان الالهي حسب قوله تعالى (٦:٧٢ وأن لو استقاموا على الطريقة لأسقيناهم ماء غدقا) الآية

كان لعمر الحق عهد الاستبداد المنصرمة أيامه السود قد شوه وجهي الدولة الاصلي والفرعي مدة ثلث قرن حتى افل من كل آفاقها العدل وانحل ما أبرمه الشرع واختل النظام وشاع الظلم والجبر والفوضى وتنفرت قلوب الرعايا من الحكومة ونجم الشقاق والنفاق بين العناصر المختلفة واستحالت الاوداء الاجانب أعداء يعملون للايقاع بها و يضيقون عليها يريدون بذلك تمزيقها وكادت جامعتنا العثمانية تنهور بسرعة في حفرة اضمحلالها . هنالك هبت من مكامن حفظ الرحمن فئة هم الفرقة الناجية حزب الله الغالبون استقتلوا في سبيل الحرية وقوفاً في وجوه الجبابرة المعاندين يكبرون و يجاهدون وفي أيديهم راية (٤٧:٧ ان تنصروا الله ينصركم) الآية فانقذوا بما أتوه من السعي المحمود ذكره الملكة من الخطر المحدق الذي كان يهددها والوطن من الخراب الموفكوا اغلال الحيف من أيدي (١) الأمة وكسروا قيود الاستعباد وسلاسلها من أرجلها وسروا فؤادها ببشارة قوله تعالى (٤٨:١ إنا فتحنا لك فتحا مبينا) الآية مثبتين بأعمالهم هذه التي سيحمدها التاريخ وتغني بشائدها

(١) المنار . انما موضع الاغلال الاعناق ولعل التحريف من الترجمة أو سبق قلم

الاحفاد صدق حديث المخبر الصادق (لا تجتمع أمتي على الضلالة) (١) شكر الله سعيهم والحمد لله على دين الاسلام ولم يكن عفو الامة الغنائية المتممة لحكم قوله تعالى (٥ : ٩٥ عفا الله عما سلف) وقول نبيه الكريم « العفو زكوة الظفر » (٢) عن طواغي الاستبداد أولي الصحف السود ليثبطهم في مواقفهم بل جرأهم على ابداء ما انطووا عليه من الفطرة السيئة كلما وجدوا فرصة تساعدهم حتى تمكنوا بما بثوه من الدسائس وزينوه من الحيل ان يورطوا المملكة في ورطة هي والعياذ بالله أعظم من كل الورطات الغابرة فكانوا مصداقا لقوله تعالى (١٣ : ٣٣ ومن يضلل الله فما له من هاد) الآية ولكن ابطال الحرية أولياء الله المقسمين بكتاب الله المبين على نصر شريعته واحياء سنن سيد رسله والمحافظة على قوانين عباده ثاروا كالاسود من مرابضهم يستصرخون في زحفهم الشرعي الفيلقين المنصورين الثاني والثالث مدججين بسلاح الجهاد ومقدمين أمام صدقهم أمراء الحماسة يأمونهم مقر الخلافة بسرعة محيرة حتى قهروا بسيوف بسالتهم جماعة الفئة الباغية مقاومهم وردوا كيدهم في نحورهم وحفظوا بيضة الاسلام من ان تعيث بها أيدي الآثمين فاستحقوا بذلك ان يسموا بمؤسسي الدولة ثانية كما استحقت الفئة الباغية ان تلقى جزاءها حتى صح فيهم قوله تعالى (٥ : ٣٣ انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا ان يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الارض) الآية وحينئذ اجتمعت أساطين الامة الذين اصطفتهم عنها نوابا ينزجون عن آمالها وقرت آراؤهم الحرة على ان يطلبوا الى المشيخة الاسلامية تذكيرهم بما ينطق به الشرع في مثل هذه الاحوال لقمع الفساد الساري في جسم الدولة فجمع شيخ الاسلام السالف علماء العاصمة الاعلام واصدر باتفاق أصواتهم فتوى شرعية خلع بها السلطان السابق

(١) المنار : الحديث متداول بهذا اللفظ ولكن بتنكير لفظ ضلالة وقد رواه أحمد والطبراني في الكبير بلفظ « سألت ربي ان لا تجتمع أمتي على ضلالة واعطانيها » والحاكم بلفظ « لا تجتمع هذه الامة على ضلالة ويد الله مع الجماعة »

(٢) لا أعرف هذا الحديث ولا أذكر اني رويته ولا رأيته في كتب مولانا شيخ الاسلام أوسع اطلاعا وأجود حفظا

واستخلف مكانه بالبيعة الصحيحة العامة جلالة السلطان المظفر محمد خان الخامس أيده الله تعالى فكانت البيعة المقبولة الشرعية التي قضت الأزمان الغابرة ان تكون نسيا منسيا قد أوجدت بذلك مكانها »

(٧ : ٤٣ الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله) أما سيئات العهد السابق التي يعجز القلم عن احصائها فهي معلومة لكل أحد نستغني عن تفصيلها بحمد الله تعالى على زوالها واما عهد الدستور الجديد فهو عهد المحاسن والارتقاء ذلك لانه احيا ركنا من أركان الشرع المبين كان الطاغون المتسيطرون قد هدموه وهذا حسن ابتداء لنا فيه خير فأل

ولا يخفى ان حصول الراحة والسعادة في الملك لا يتيسران الا باتباع الرعايا للقوانين المرعية هنالك تماما والقوانين المرعية إذا لم توزع الحقوق والوظائف بين سكنة المملكة على التساوي المطلق لا تضمن الراحة والسعادة المطلوبتين ولكن القوانين العدلية والادارية في دولتنا العثمانية مبنية والحمد لله على أساس الشرع الرصين فالمساواة المطلوبة بين الرعية مكفولة اذا به لا يعدل عنها لاختلاف الدين كيف والأخبار المأثورة تسطع كنور الهدى مصرحة بذلك في كتبنا الدينية كقوله صلى الله عليه وسلم (لهم مالنا وعليهم ما علينا) الحديث (١) وكل وظيفة في نظر الشرع مقابل

(١) المنار : وردهذا الحديث بألفاظ مختلفة فيمن دعوا الى الاسلام فأجابوا منها حديث بريدة المشهور فيمن أسلموا وهاجروا ان لهم ماللمهاجرين وعليهم ما عليهم وحديث سلمان في قتال الفرس عند ابن ابي شيبة قال « فان اسلمتم فان لكم مثل مالنا وعليكم مثل ماعلينا » وفي كتاب الهداية وأصلها وشرحها من كتب الحنفية اجراء ذلك على من قبل بالجزية قال: « فان بذلوها فلهم ماللمسلمين وعليهم ماعلى المسلمين » لقول علي رضي الله عنه انما بذلوا الجزية لتكون دماؤهم كدمائنا واموالهم كأموالنا اه قال في فتح القدير بعد ذكر قول علي كرم الله وجهه والاحاديث في هذا كثيرة بل هو من الضروريات . ومعنى حديث علي رواه الشافعي في مسنده ـ وذكر سنده الى أبي المجنوب ـ قال قال علي من كانت له ذمتنا فدمه كدمنا وديته كديتنا . قال الكمال وضعف الدارقطني أبا المجنوب

حق فلا يجوز ان يحمل أحد وظيفة ويحرم من حقه لان ذلك ظلم محض يجب ان ينزه الله تعالى عنه وهل يتصور ان ينطق دين الله بحكم فيه أقل حيف؟ ألم تذكر كتب السير ان فخر الرسل صلوات الله عليه قد استشار كثيرا ممن لم يكونوا مسلمين حتى ولا داخلين في ذمة المسلمين واستعان بهم في حروبه وغزواته (١)

وقد نص الله تعالى في كتابه المبين بقوله (٣ : ١٠٤ ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر) الآية على وجوب مراقبة الحكومة من قبل منتخبي الأمة كما قدمناه ولما كانت الطوائف غير المسلمة بعض عناصر الدولة كان اشتراكهم في هذه المراقبة موافقا لصالح المملكة وعليه فان مجلس المبعوثين اليوم أصح مثال لمقتضى الشرع والمشروطية أوضح تمثال (٢) للخلافة الكبرى الاسلامية

لقد حصحص لعمري الحق ووضح الصبح لذي عينين فما على الحكومة بعد اليوم الا أن توزع الحقوق بالمساواة بين الرعايا وتقلد الوظائف كل من رأت فيه أهلية منهم ولا على الرعايا الا أن يحسنوا معاشرة وطنييهم من سائر الطوائف ويراعوا حقوقهم من كل وجه كما يأمرهم به الدين وقد نطق الكتاب بنجاة الصلحاء من النصارى وشهد بمودتهم للمسلمين وهو قوله تعالى (٥ : ٨٣ ولتجدن أقربهم مودة) الآية (٣) وصرحت الكتب الفقهية بلزوم صيانة دينهم وأرواحهم

(١) المنار: قد سئلنا عن هذا وأجبنا عنه في هذا الجزء فراجع باب الفتاوى

(٢) يوشك ان يكون الاصل «وأوضح مثال» فحرف في الطبع (٣) في الكلام إجمال وللمفسرين في الآية قولان أحدهما انها فيمن أسلم من نصارى الحبشة وهم ناجون حتما فان أراد الشيخ هذا القول كانت فائدته هنا ان حسن معاملة المسلمين لغيرهم من شأنها ان تفضي الى مثل هذه العاقبة المحمودة . والقول الثاني انها عامة في جميع النصارى وان كان سببها خاصا وقوله تعالى في الآية التي بعدها (٨٤ واذا سمعوا ما أنزل الى الرسول) الآية مستأنف وهو الخاص بنصارى الحبشة وعلى هذا يكون مراده بنجاتهم هو نجاتهم من السيف والاعتداء والظلم ، ويوشك ان تكون عبارته التركية أظهر في مراده

وأموالهم من التعرض أفبعد هذا يضطهدهم المضطهدون؟ كلا فان في ذلك خزيا في الدنيا ونكالا في الآخرة قال الله تعالى (٣٣:٢١ لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) الآية وقال سيد الرسل المبعوث لإتمام مكارم الاخلاق « تخلقوا باخلاق الله »(١) الحديث ومن أخلاق الله تعالى العدل والإحسان الى خلقه كافة بدون استثناء فلا يجوز بعد ذلك معاملة المسلمين لوطنيهم من الامم السائرة بالفظاظة والغلظة لان في ذلك مخالفة صريحة لرضى الله وسنة رسوله الكريم والمخالفون داخلون في زمرة الظالمين الذين قال الله تعالى في حقهم (انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله) الآية(٢) فنحن ننبه المسلمين على ان عقاب مثل أولئك المخالفين المعتدين مقرر عند الحكومة ونوصي الناس بحسن المعاشرة فيما بينهم واجتناب ما يلقيه اليهم الاشرار أولو الغايات الفاسدة من دواعي التفرقة والخلاف

شيخ الاسلام
كتبه الفقير سعيي زاده
محمد صاحب عفى عنهما

(تنبيه) اثبت توقيع الشيخ في النسخ المطبوعة منقولا عن خطه بالزنكوغراف

* * *

(١) المنار : قد اشتهر على الالسنة ان هذا حديث ولم أره في شيء من كتب السنة

(٢) ظاهر هذه العبارة ان كل مسلم يعامل احدا من غير المسلمين بالغلظة والفظاظة يكون ممن نزلت فيهم هذه الآية ولذلك انكر الناس هذه العبارة لان الآية نزلت في البغاة الذين يزيلون الامن بالقتل والنهب وقطع الطريق . ولا شك ان شيخ الاسلام ايد الله به الشرع المبين لا يريد بعبارته أن من يعامل الذمي او المسلم بالغلظة والفظاظة يكون محاربا لله ورسوله ومفسدا في الارض ويعاقب بأحد العقوبات المذكورة في الآية الحكيمة وانما يريد أولئك الذين يقدمون على القتل والنهب واحراق الدور ومعاهد التجارة والعلم كما وقع في ادنه (أطنه) ولعل الخلل جاء من الترجمة بالعربية والمراد ظاهر تؤيد الحكم الشرعي المراد منه القرائن الحالية ويشير اليه ما ختم به الكلام من دسائس الاشرار أولي الغايات الفاسدة

﴿ اعتبار المصلحين ببلاغ المبين ﴾

ان في هذا البلاغ من آيات العلم الصحيح ، وهداية الدين القيم ، والاعتصام بالكتاب والسنة دون التقليد الاعمى ما تنشرح له صدور المؤمنين ، وتشتد به عزائم المصلحين ، لصدوره من أرفع مقام في علماء الاسلام الرسميين

ما أضاع الاسلام إلا ترك الكتاب العزيز والسنة السنية الى كتب جامدة من مقلدة المذاهب المختلفة تقيد بها علماء الرسوم من القضاة والمفتين وغيرهم من اعوان الحكام الجاهلين الظالمين وقيدوا بها الأمة حتى حل بها ما نعلم وقد شرحناه مرارا وفصلنا القول فيه تفصيلا

لقد بعث الله في القرون الخالية علماء أصفياء يجددون لهذه الامة أمر دينها فكانوا فيها كأنبياء بني إسرائيل منهم من اهتدى بدعوته النفر والرهط والجماعة ومنهم من حال الاضطهاد وضعف الاستعداد دون الاهتداء به ، وكانت العامة المسكينة تفتر بمقاومة علماء الرسوم وساداتهم الحكام لأولئك المصلحين المجددين وتتبعهم في تضليلهم لأن الناس على دين ملوكهم ، حتى ان صوت شيخ الاسلام أحمد بن تيمية قد خفت في هذه الامة المسكينة وهو أندى أصوات المصلحين ، وكتبه خفيت فيهم عدة قرون وهي أقوى وأظهر حجة من سائر كتب المسلمين ،

هذا ما كان من الجهاد بين الحق والقوة ، وهكذا كان ينادي الكتاب والسنة كل من له بالحكام علاقة رسمية ، فللعلماء الرسميين نفوذ عظيم إذا أيدوا به الاصلاح ينتشر بسرعة عظيمة ولكن الحكام المستبدين لا يمكنونهم من ذلك فالعالم الرسمي في الحكومة المستبدة لا يوثق بما يقول ولا بما يكتب إفتاء ولا تصنيفا، بل اذا اشتد الاستبداد في بلاد كان من العاقل ان لا يعتد بكلام أحد من علمائها وزعمائها في الامور العامة الا من كان مضطهدا من حكومتها . نقول هذا بصرف النظر عن تحكيم الدليل في الكلام لمن كان من أهله

طال الزمان على قوة الباطل وضعف الحق لان أهل الحق منهم الاستبداد

من إظهار حقهم وانما يغلب الحق الباطل إذا وجدا معا بلا معارض ، ولهذا غلب الجمود ودخل جماهير المشتغلين بالعلوم الدينية جمر الغضب وطاب لهم المقام فيه حتى صاروا ينفرون من فضاء الحنيفية السمحة المضيئة بنور الكتاب والسنة ، فوصلوا الى ذلك الدرك الاسفل من الضلال الذي عبر عنه بعض شيوخ الازهر في ملأ منهم فقال : من قال انني أعمل بالكتاب والسنة فهو زنديق

نحمد الله تعالى أنه لم يسلب جميع المشتغلين بعلوم الاسلام نور كتابه وسنة رسوله بل صدق رسوله بانه لا يزال طائفة منهم قائمين على الحق حتى تقوم الساعة(١) ولكن حرية الامم بخروجها من رق الاستبداد هي التي تظهر علم هؤلاء وهدايتهم . فلما لاح شعاع الحرية في مصر ظهر فيها المصلح العظيم الشيخ محمد عبده (رحمه الله تعالى) وكان صوته ضعيفا الى أن صار له صفة رسمية بتقلده افتاء الديار المصرية فحينئذ علا صوته حتى صار شرق البلاد الاسلامية وغربها يلهجان بلقبه الذي اشتهر به «الاستاذ الامام» وتعلقت به آمال طلاب الاصلاح الاسلامي في كل مكان

ثم أشرقت شمس الحرية في المملكة العثمانية فظهر من أعلى مقام علمي فيها — وهو مقام مشيخة الاسلام — كلمتان كبيرتان في الاصلاح (احداهما) الفتوى بخلع السلطان عبد الحميد فانها فتوى بنيت على أساس من كتاب الله عز وجل ، لا على شفا جرف من آراء زيد أو عمرو ، فهي أقوى وأصح فتوى صدرت في هذا العصر ، كما بينا ذلك من قبل ، وقد زادنا سرورا بها ما جاء في هذا البلاغ من جمع شيخ الاسلام الذي اصدرها للعلماء الاعلام واستشارتهم في المسألة واصداره الفتوى باتفاقهم

(الكلمة الثانية) هذا البلاغ المبين ، المتألق نوره بالاقتباس من القرآن الحكيم ، والاستنباط منه ومن الحديث الشريف ، فقد قرت عيوننا بما رأينا فيه من الفهم الثاقب ، وتطبيق الآيات والاحاديث على الوقائع والحوادث ، ناهيك باستنباط وجوب سيطرة الامة على الحكومة من آية وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي ايد به الحكومة الدستورية ، وباستنباطه من آيات وأحاديث أخرى مشروعية الجمع بين

(١) اشارة الى حديث صحيح رواه الحاكم من حديث عمر وابن ماجه من حديث أبي هريرة

الدين والعقل ، والانتفاع بما خلق الله في السموات والأرض ، ووجوب التضامن والتكافل العام في الامة ، وبيان سنة الاجتماع في تغيير احوال الامم ، والتصريح بكون الحكام انما تجب طاعتهم في المعروف لا في المنكر والمحرم وغير ذلك من الاحكام والحكم

ان شيخ الاسلام لم ينقل هذه المعاني من كتب التفسير نقلا ، وانما فهمها من كتاب الله تعالى فهما ، وان فهمه (حفظه الله) للآيات من قبيل فهم الاستاذ الامام (رحمه الله) لها ، فهذا الاجمال موافق لما سبق تفصيله في المنار في التفسير وغير التفسير مرارا ، وهو لم يكن قبل هذا العام ممن يرون المنار ، وانما هو الاستقلال وعدم التقليد يتفق اصحابه في كل ما تتوفر الدواعي على العلم به

فنحمد الله أن وجد فينا مثل هذا الامام الجليل وأن كان شيخا للاسلام في هذا العصر المنير ، ونسأل الله تعالى ان ينفعنا وسائر المسلمين بعلمه وهديه ، ويوفق جميع العثمانيين بارشاده الى التعاون والاتفاق على ما به عمران البلاد وتعزيز الدولة آمين

* * *

﴿ فصل — أو — وصل ﴾ اننا نذكر في هذا المقام للشيخ سليم البشري شيخ الازهر ورئيس لجنة الدعوة الى المؤتمر الاسلامي إجازته لقانون المؤتمر الذي فيه ان المباحث الدينية في المؤتمر تكون اجتهادية تبنى على الكتاب والسنة والاجماع والقياس لا على نصوص المذاهب . نذكر له هذا ونثني عليه عودا على بدء . وننتصر بتقريره هذا و بالبلاغ الذي نشرناه في هذا الجزء — وهما من أكبر شيوخ الاسلام الرسميين في أكبر عواصم المسلمين — على الجامدين البلداء الذين كانوا ينكرون علينا من بضع سنين دعوتنا الى الاهتداء بالكتاب والسنة وجمع كلمة المسلمين عليهما والله خير الناصرين